

الاقتصاد الاردني في أرقامه ووقائعه



الأخطر، ومع استمرار التحسين والتطوير في الأجهزة (ذكية وما فوق الذكية)، فإن مستودعاتها ستشكل نزيفاً أشد للموارد وللأقتصاد مستقبلاً انعكاساً لارتفاع قيمة أثمانها من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة استيراد أعداد أكبر منها.

نزيف التكنولوجيا ناجم عن كونها مستوردة وليست منتجة محلياً، هذا من جانب، ومن جانب آخر لأن استثمارات معظمها يتركز في نشاطات تعتبر الأقل أهمية أو حتى عديمة الجدوى أو ضارة.

مطبات في الحد الأدنى للاجور

بعيداً عن الرقم الذي طالب به الاتحاد العام لنقابات العمال كحد أدنى يجب الالتزام به للاجور وبسقف (٣٠٠) ثلاثمائة دينار شهرياً، نقول بعيداً عن هذا الرقم تقرر أن يكون الحد الأدنى (١٩٠) ديناراً فقط ارتفاعاً من (١٥٠) ديناراً.

ليس هذا فقط بل ارفق قرار مبلغ الحد بشرط استثناء تطبيقه على العمالة الوافدة، وهذا الاستثناء وإضافة إلى تعارضه مع قواعد وضوابط المساواة في الأجر لنفس العمل سواء كانت امرأة أم رجل، مواطناً أو وافداً، يؤدي في جوهره إلى اتساع الهوة في سوق العمل، وإيضاً سيشكل منفذاً لأصحاب العمل من التملص منه، من خلال استخدام المزيد من العمالة الوافدة ولتحل محل العامل المحلي.

اختلال أسوأ في قانون المالكين والمستأجرين

فيما كان الأمل معقوداً على الوصول إلى وضع أكثر توازناً بين المالكين والمستأجرين في القانون الجديد، فإن ذلك لم يتحقق مع الأسف إذ استمر الأخذ بحق المالك في الإخلاء بالنسبة للإيجارات المعقودة بعد سنة ٢٠٠٠، فيما اقتصرت الحماية من الإخلاء على ما سبقها، مع تلاشيها كلياً لورثة المستأجر الأساسي بعد (٣) سنوات من الوفاة.

الحماية الجزئية من الإخلاء رافقها شرط محجف وهو إمكانية زيادة الإيجار استناداً إلى مبدأ "أيجار المثل القائم" وهو شرط في جوهره يضاعف قيمة الإيجار الحالي عدة مرات. مع تضرر بالغ لمصالح عشرات أو حتى مئات آلاف المستأجرين، فإنه ليس مفاجئاً التحركات الاحتجاجية للتجار في الكرك والطيفلة وأربد والسلط والمفرق والعقبة وغيرها، وأن يتبعهم معظم مستأجري الوحدات السكنية عاجلاً أم آجلاً. أنه في حقيقته قانون للمالكين وليس قانون للمالكين والمستأجرين.

مجموعة بريكس تكنتل اقتصادي صاعد

فيما تغرق الرأسمالية المعولة بشقيها الأمريكي والأوروبي في أزمة اقتصادية عميقة وتبرز تناقضاتها الذاتية، وفيما يبنيها على سطح الأحداث والوقائع والتوجهات والسياسات، فإن مجموعة دول بريكس المكونة من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تسير بعكس ذلك في اتجاه النمو والانتعاش وتكوين قوة سياسية واقتصادية جديدة قادرة على بدء مواجهة صلبة للرأسمالية الليبرالية، ولهيمنة الدولار كعملة احتياط أولى على النطاق الدولي.

الاقتصاد الصيني النامي نموذجاً

مع وبعد تجاوز حجم الناتج المحلي الصيني سقف (٧.٥) تريليون دولار احتلت الصين المركز الدولي الثاني في سلم الدول الأكثر تقدماً ونمواً بعد الاقتصاد الأمريكي، ومتجاوزة الاقتصاد الياباني الذي كان يحتل المركز الثاني لفترة زمنية طويلة في السابق.

يتواصل النمو السنوي في الاقتصاد الصيني بمعدلات عالية تتراوح بين (٩٪) إلى (١٠٪)، وتحقق سنوياً وفراً كبيراً في ميزان تجارتها الخارجية بلغ في سنة ٢٠١١ (١٩٢) مليار دولار، وتجاوز احتياطياتها من العملات الأجنبية سقف (٢) تريليون دولار يستخدم جانب كبير منه في استثمارات خارجية متنوعة، فيما يزداد سنوياً وتيرة استثماراتها الرأسمالية الداخلية بنسبة تصل إلى ٢٥٪ سنوياً.

نحو أكثر من عملة احتياط واحدة

بدأت مجموعة بريكس مؤخراً بمجهود متصاعد لإنهاء دور انفراد الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولي أساسية والحد منه كبدية من خلال توسيع وتعزيز استخدام عملاتها وعملات الآخرين في صفقات التبادل التجاري الثنائية والعمامة، وفي الاستثمارات المتبادلة وفي تشجيع بعض الاقطار المنتجة للنفط والسلع المركزية الأخرى على تسعيرها بعملات غير الدولار، وتنويع العملات في محفظة الاحتياطيات النقدية. ما سبق سيعزز أكثر مع اشتداد الأزمة الرأسمالية العامة من جهة، ومن جهة ثانية مع استمرار الخط البياني المتصاعد للتنمية الاقتصادية الناجحة لمجموعة دول بريكس، ثم ومن جهة ثالثة توقع انضمام دول أخرى نامية مؤثرة إليها مثل فنزويلا والاكوادور والارجنتين وإيران وماليزيا وسوريا والجزائر وأوكرانيا.

كما في الأسابيع والفترات السابقة يلاحظ أن الاقتصاد الاردني لا يزال يتجه نحو المزيد من الأشكاليات والصعوبات التي تصل إلى مستوى الأزمة ليس فقط في فرع واحد أو جانب واحد، بل في مختلف فروع الانتاجية والمالية والنقدية ربما باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية التي سجلت تحسناً في كمية الانتاج، وفي زيادة التصدير، وارتفاع العائد في ضوء زيادة الطلب العالمي على منتجاتها:

عجز متزايد في الموازنة

رغم المنحة السعودية الاستثنائية البالغة (١٠٠٠) مليون دولار (٧١٠ ملايين دينار) فإن العجز الفعلي في الموازنة الاردنية بعد المساعدات في نهاية الأشهر العشرة الأولى من سنة ٢٠١١ بقي مرتفعاً نسبياً وبحدود (٤٥٣) مليون دينار، فيما بلغ العجز قبل المساعدات (١٥٠٦) ملايين دينار مقابل (٩٩١) مليون دينار في نفس الفترة من سنة ٢٠١٠ أي تواصل في الاتجاه الأسوأ.

هذا الاتجاه الأسوأ لم يتوقف إذ جرى تقدير العجز بعد المساعدات في موازنة سنة ٢٠١٢ بقيمة (١٠٢٧) مليون دينار فيما رأى أعضاء في لجنة مالية النواب أن العجز هذا سيكون أكبر استناداً إلى تقييم من قبلهم بأن حجم المساعدات والمنح المقدرة في الموازنة بمبلغ (٨٧٠) مليون دينار مبالغ فيه، وخاصة في مقدار المنح المتوقعة من مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب معارضا جذرية لبندو أخرى فيما تتوجه الحكومة إلى سحب مشروع الموازنة بالكامل لإجراء تعديلات عليه تبعاً لما تقدم.

وعجز ثقيل في الحساب الجاري

تفاقم عجز الموازنة انعكس بدوره على العجز في الحساب الجاري وإلى (١٣٢٣) مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة ٢٠١١، مقابل عجز أقل بكثير في الفترة المقابلة من سنة ٢٠١٠ (حتى نهاية ايلول منها) وبمبلغ (٦٠٢) مليون دينار وبارتفاع (٧٢١) مليون دينار وبنسبة ارتفاع تجاوزت ١٠٠٪ وتتنوع خطوات العجز في الحساب الجاري من كونه يشكل المصفاة أو الأداة التي تتضمن كافة النشاطات الاقتصادية المختلفة، الموازنة، التجارة، الدخل، الخدمات... الخ.

هبوط في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تواصل الاتجاه الهبوطي في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلاد، ومن ٩٧٥ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠١٠ إلى (٨٠٢) مليون في الفترة المقابلة من سنة ٢٠١١ وبقيمة هبوط (١٧٣) مليون وبنسبة (١٧.٧٪). ويبدو أن هذا الاتجاه الهبوطي سيستمر في المستقبل القريب والمتوسط على الأقل لارتباطه المباشر بواقع وحال الأزمة العامة المتفاقمة في الاقتصاديات الرأسمالية الدولية بما فيها المتطورة منها، ولاحظنا مؤشراً هاماً لذلك في خطاب الاتحاد الأخير للرئيس الأمريكي أوباما الذي دعى الشركات الأمريكية المهاجرة إلى الخارج إلى العودة إلى العمل داخل الولايات المتحدة كوسيلة تساعد على انتشال الاقتصاد الأمريكي من أزمتته التي انضجرت في ايلول سنة ٢٠٠٨ ولا تزال.

توسع في الاقراض المصرفي

تسارعت الزيادة في حجم الاقراض المصرفي الاردني خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة ٢٠١١ وحتى نهاية تم من ليصل إلى ما يقارب (١٥٧٠٠) مليون دينار مقابل بلوغه في نهاية سنة ٢٠١٠ (أوائل سنة ٢٠١١) (١٤٤٥١) مليون دينار، وبارتفاع (١٢٤٩) مليون دينار، وبنسبة (٨.٦٪) وهما أي حجم الزيادة في الاقراض ومعدل زيادته عاليان، ويفيدان مزاعم أو اتهامات بعض قوى رأس المال وخاصة الكمبرادوري منه، بالتشدد في منح القروض المصرفية من جهة، وإيضاً ومن جهة أخرى تكشفان عن وجود توسع وافراط في منحها ليزداد في المقابل عرض النقد والسيولة وما يمكن أن يرافقها من ضغوط تضخمية نحو الأعلى.

السلبات والمخاطر لا تقتصر على التوسع المبالغ به في قيمة الاقراض وفي تداعياته الاقتصادية والاجتماعية المتراجعة بل وإيضاً في اختلال توزيعه أو صرفه للفروع وللقطاعات المكونة للناتج المحلي حيث يتوزع وبنسبة (٢٣٪) من الاجمالي على اقراض التجارة العامة، (٢٢٪) على قروض التجزئة (قروض الافراد) الاستهلاكية في معظمها (سيارات، اثاث، ادوات كهربائية.. البسة.. الخ)، وبنسبة (٢١.٥٪) لقطاع الانشاءات "الفارقة أن النسبة الأخيرة تجاوزت الحد الأعلى لسقف الاقراض (التمويل) للانشاءات من (٢٠٪) عشرين في المئة المحددة من البنك المركزي فيما تنحدر نسبة الاقراض الموجه للصناعة بفروعها التحويلية والاستخراجية إلى (١٧.٧٪) ولا تزيد نسبة التمويل للقطاع الزراعي عن (١.٥٪).

ضريبة الدخل وضريبة المبيعات

تبعاً لنهج ليبرالي مختل جرى تطبيقه منذ اواسط تسعينيات القرن الماضي تواصلت عملية تضخيم ضريبة المبيعات بالقيمة والنسبة وبلا توقف لتصل قيمة حصيلتها عن سنة ٢٠١١ إلى (٢٠٧٨) مليون دينار، فيما بلغت حصيلة ضريبة الدخل في المقابل إلى (٦٨٥) مليون دينار وبتراجع عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٩ إلى جانب تجريدها من جانب كبير من تصاعديتها حسب تصاعد شرائح الدخل الذي يجعلها اقرب إلى العدالة الاجتماعية.

حصيلة ضريبة المبيعات سيئة الذكر التي يقع ثقل عبئها على كاهل الفقراء محدودي الدخل تجاوزت في سنة ٢٠١١ (٣) اضعاف حصيلة ضريبة الدخل!!

اشتداد نزيف استيراد الخلويات

ارتفعت قيمة صافي مستوردات الاردن من الأجهزة الخلوية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة ٢٠١١ إلى (١٦٤) مليون دينار مقابل قيمة المستوردات منها في الفترة المقابلة من سنة ٢٠١٠ بقيمة (١٣٧) مليون دينار وبنسبة (٢٧) مليون، وبنسبة (٢٠٪)، كما بلغ عدد الأجهزة المستوردة (٢.٨) مليون جهاز.

■ احمد النمري

مقالات

اختلال وعجز قياسي في تجارة الاردن الخارجية

قفز العجز في ميزان الاردن للتجارة الخارجية من (٥٥٤٥) مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة ٢٠١٠ إلى (٦٦٦٣) مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١١ وبارتفاع (١١١٨) مليون وبنسبة (٢٠.٢٪)، وبإجراء المقارنة مع ارقام العجز التجاري للسنوات السابقة يتضح ان رقم العجز البالغ (٦٦٦٣) مليون غير مسبوق، ولم يحدث إطلاقاً في أي سنة سابقة، آخذين في الاعتبار أيضاً ان رقم العجز الأخير التراكمي سيرتفع أكثر في الشهر الأخير من هذه السنة، وليكون احد أبرز مظاهر ومكونات الأزمة العامة في الاقتصاد الاردني وبخطورة تداعياته على ارقام ووقائع مالية ونقدية أخرى، وعلى تعريض الاقتصاد الوطني لمزيد من الانكشاف والتأثير الخارجي.

خلال فترة المقارنة (١١ شهر) ارتفعت قيمة مستوردات الاردن من (١٠٠٣٧) مليون دينار في سنة ٢٠١٠ إلى (١١٨٠٧) مليون في سنة ٢٠١١، وبارتفاع (١٧٧٠) مليون دينار، وبنسبة (١٧.٦٪)، فيما تحققت الزيادة في الصادرات الكلية (الوطنية + المعاد تصديره) من (٤٤٩٣) مليون دينار في فترة سنة ٢٠١٠ إلى (٥١٤٥) مليون وبارتفاع (٦٥٢) مليون وبنسبة (١٤.٥٪).

تنامي حجم قيمة المستوردات بما يقارب (٢.٧) مرة حجم الصادرات الكلية يوضح ويضرس القفزة غير المسبوقة في عجز ميزان الاردن التجاري ليتحقق في موازاته أيضاً تراجع ملموس في نقطة الصادرات للمستوردات من (٤٤.٨٪) إلى (٤٣.٦٪) بانخفاض جديد بحدود (١.٢) نقطة مئوية.

هذا وبالإضافة إلى المخاطر الجسيمة المترتبة على العجز الكبير التجاري وتواصل تناميها، فإنه في موازاتها تتحقق اختلالات جوهرية في هيكلية مكونات تجارة الاردن الخارجية، تشوهات في معظم بنود جانب الصادرات، كما في عناصر مكونات جانب المستوردات.

الصادرات وزيادتها الأخيرة تركزت أكثر في صادرات البوتاس والفوسفات وبارتفاع (٢٨٦) مليون دينار، وبنسبة (٤.٤٪) من اجمالي الزيادة، ومع أهمية تحقق هذه الزيادة إلا أنها تتضمن أيضاً مخاطر التأثير بالتقلبات والازمات الحادة السائدة في الأسواق الدولية، كما تحققت زيادة كبيرة في تصدير الملابس إلى السوق الأمريكي وبنسبة (١٠٪) من القيمة الاجمالية لزيادة الصادرات، فيما تتسم صناعة الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة بضعف ملحوظ في القيمة المضافة المحلية "بحدود ١٥٪ في أكثر من دراسة".

وإذ تعتبر منتجات الأدوية والصيدلة من أهم وافضل الصناعات الاردنية وأكثر من معيار انتاجي وتنموي وتشغيلي، فإنه مما يدعو إلى التحسب والتساؤل واقع حدوث اتجاه هبوطي متواصل في قيمة الصادرات من الأدوية في سنة ٢٠١١، وبقيمة (٤٦) مليون دينار، وبنسبة هبوط (١٣٪) الأمر الذي يتطلب رصد ومعرفة أسباب ذلك.

صادرات الخضار حافظت في سنة ٢٠١١ على الاتجاه التصاعدي في قيمتها وبنسبة (٢٨) مليون دينار، وبنسبة زيادة (١٠٪) ولكن يساهم بحالة سلبية تتمثل في نقص المعروض منها في السوق المحلية، إلى جانب نقص في جودة ما يعرض، وارتفاع الاسعار محلياً.

تنامي المستوردات وخاصة الاستهلاكية منها يشكل الاختلال الأبرز في التجارة الخارجية، وكنتيجة للنهج الليبرالي الجديد في تحرير الاقتصاد وإزالة معظم رسوم وقيود الاستيراد.

في جانب المستوردات تركزت الزيادة الأكبر في بند النفط الخام المستورد ومشتقاته، وبارتفاع خلال السنة بقيمة (١١٧٦) مليون دينار، وبنسبة (٦٠٪) ولتصل نسبة قيمة مستورداته إلى اجمالي المستوردات إلى (٢٧٪) وهي نسبة عالية بالتأكيد، فيما لا تزال قيمة مستوردات السيارات وقطعها عالية وبنسبة (٥٥٪) من اجمالي المستوردات ورغم تخمة اعدادها في الشوارع الاردنية.

ما زالت منطقة التجارة الحرة العربية تحتل المرتبة المتقدمة في تجارة الاردن الخارجية، وبنسبة (٤٠٪) من الصادرات، وبنسبة (٣٨٪) من المستوردات، فيما يميل الميزان بحدة بالغة لصالح دول الاتحاد الأوروبي ويوفر لصالحها بقيمة (٢٢٢٥) مليون دينار، كما يميل الميزان التجاري مع الهند ومع العراق لصالح الاردن.

تجارة الاردن الخارجية مختلفة لغير صالحه في مكوناتها واتجاهاتها وفي عجزها الكبير، الذي يشكل مع العجزين الأخيرين في الموازنة وفي الحساب الجاري الاضلاع الثلاثة الخطرة في الحالة الصعبة للاقتصاد الاردني ومساره وأفاقه المستقبلية.